

مجلس التنمية الصناعية

الدورة السادسة والأربعون

فيينا، ٢٦-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

تقرير من المدير العام

تتضمن هذه الوثيقة معلومات عن انخراط اليونيدو في الإصلاحات الجارية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وموقعها في تلك الإصلاحات. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ القرار ٢٤٣/٧١ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (الاستعراض). وتسترشد عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتهدف إلى تقديم الدعم الفعال للبلدان من أجل تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة وخاضعة للمساءلة في إطار الملكية والقيادة الوطنيتين. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريره الأول عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتضمن ذلك التقرير تحديد المهام والقدرات الحالية لكامل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وصدر التقرير الثاني للأمين العام في وقت لاحق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويتضمن التقرير الحالي تفاصيل عن المقترحات التي وردت في تقرير الأمين العام الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨، اعتمدت الجمعية العامة مشروع النص النهائي بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



أولاً - لمحة عامة

١- استهل القرار ٢٤٣/٧١ الذي اعتمد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات خطة طموحة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة لكي تقدم الدعم الفعال للبلدان من أجل تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة وخاضعة للمساءلة في إطار الملكية والقيادة الوطنيتين. وتهدف الخطة إلى توفير توجيهات لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت في عام ٢٠١٧. وقامت اليونيدو في عام ٢٠١٨ بمواءمة إطارها البرنامجي المتوسط الأجل (الإطار) للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، وذلك وفقاً للقرار ٢٤٣/٧١ (GC.17/6).

٢- وقد أتاحت الأدلة المستمدة من التقارير التحليلية الداعمة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (أ) استبانة ثغرات كبيرة في التغطية المواضيعية لأهداف التنمية المستدامة، وتجلت تلك الثغرات بصفة خاصة في الأهداف "الجديدة" المتعلقة بالأبعاد الاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. فقد استنتج أحد التقارير تديني مستوى تمويل وتنفيذ الهدف ٩ (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)، وكذلك الأهداف المتعلقة بالمياه والطاقة والبيئة (أهداف التنمية المستدامة ٦ و٧ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥)؛ (ب) اكتشاف أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لم تنتقل بعد إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ (ج) إبراز الحاجة إلى ضمان التوازن بين العناصر الأساسية الثلاثة للتنمية المستدامة، أي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٣- وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة القرار ٧٢٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي يشمل سبعة مجالات تحويلية للإصلاح: (أ) وضع وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة الشامل كأداة استراتيجية لتوجيه وتسريع المواءمة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بالتركيز على إجراءات ملموسة؛ (ب) إنشاء جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تعمل بناء على الطلب، وتصميمها على نحو يلي الأولويات والاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان؛ (ج) اعتماد نظام محايد ومستقل وممكن للمنسقين المقيمين، يفضي إلى إنشاء فريق قطري يركز على التنمية ويتمتع بمستوى أعلى من القدرات والمسؤولية والحياد؛ (د) اتباع نهج إقليمي منسق ومعاد تشكيله وهيكلته من أجل تحسين التماسك والتنسيق على الصعيد الإقليمي؛ (هـ) تعزيز الحوكمة الأفقية والشفافية والتقييم على نطاق المنظومة؛ (و) تعزيز شراكات الأمم المتحدة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (ز) وضع اتفاق تمويل يرمي إلى تحديد الالتزامات المتبادلة من أجل تعزيز الاستثمار في منظومة الأمم المتحدة في سبيل تقوية آليات تمويل خطة عام ٢٠٣٠.

٤- وتتسم عملية الإصلاح هذه بأهمية ليونيدو، بصفتها عضواً ناشطاً في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وإذ تلتزم اليونيدو بإحداث التغيير وتكيف نفسها مع أهداف الإصلاح، فإنها تؤيد ذلك الإصلاح من أجل تعزيز فعالية تنفيذ ولايتها وتوثيق تعاونها مع شركائها في التنمية، مع ضمان التنفيذ المتوازن لخطة عام ٢٠٣٠.

ثانياً - مشاركة اليونيدو في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٥- شاركت المنظمة في مختلف الأفرقة العاملة والمناقشات التي أجريت بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك المداولات التي دارت في إطار المجلس الاجتماعي والاقتصادي في نيويورك. وقد امتدت هذه المناقشات إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجان ذات الصلة التابعة له، بما يشمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وفريق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDG).^(١)

٦- وعقدت أيضاً جلسات إحاطة داخلية لموظفي اليونيدو على امتداد عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ لتوعيتهم بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعملياتها. وأنشئت أيضاً قناة للاتصال بين المقر والمكاتب الميدانية بشأن إصلاح المنظومة. وعقدت أيضاً جلسات إحاطة مع الدول الأعضاء في اليونيدو حول إصلاح المنظومة والمسائل المتصلة بالفريق العامل غير الرسمي المعني بالبرنامج والميزانية.

٧- ومنذ بداية عملية الانتقال إلى النظام المعاد تنشيطه في حزيران/يونيه ٢٠١٨ والتعيين الذي تلاه للسيد روبرت بايير في منصب الأمين العام المساعد ورئيس الفريق الانتقالي، تجاوبت اليونيدو بتقديم مرشح مندوب إلى الفريق لدعم أعماله، ولا سيما العمل على إعداد وتنفيذ خطة نظام المنسقين المقيمين الجديد؛ والانتقال إلى نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، بما يشمل تمويله؛ وإعداد دراسات تأسيسية لتحديد الهيكل الإقليمي؛ والحوار مع الدول الأعضاء بشأن التمويل.

٨- ورحبت المنظمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بالسيد بايير، فاستضافت ونسقت المشاورات التي أجراها مع الدول الأعضاء في اليونيدو والبعثات الدائمة الأخرى في فيينا، وكذلك مع المنظمات الكائنة في فيينا. وستواصل اليونيدو تحليل الآثار المترتبة على إصلاح المنظمة وستتابع عن كثب التطورات المستجدة في عملية الإصلاح. وتعتزم اليونيدو إبلاغ الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة، ولا سيما بالنظر إلى أهميتها للمداولات بخصوص برامج وميزانيتي الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

ثالثاً - تحديد وضع اليونيدو في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٩- ستسعى اليونيدو من أجل تحديد وضعها في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالتركيز على خبرتها الموضوعية التقنية باعتبارها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في التنمية الصناعية. وقد يكون مجال تأثير اليونيدو على عملية الإصلاح ضيقاً، إلا أنها تأمل مع ذلك في تعزيز مواردها لكي تتناسب مع هذا الغرض، وذلك من خلال جملة أمور يذكر من بينها ما يلي:

(أ) تحقيق التكامل بين مهام اليونيدو الأربع الأساسية عن طريق إدارة هدف التكامل والتوسع الذي يمكن المنظمة من اتباع نهج شامل أوسع في دعم الدول الأعضاء. وبفضل تنفيذ الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء، ستتمكن اليونيدو من توضيح مساهمتها في التنمية الشاملة

(١) يشارك كبار موظفي اليونيدو في جميع الأفرقة الأربعة المنبثقة للتنمية المستدامة بشأن '١' تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ '٢' التمويل الاستراتيجي؛ '٣' الشراكات الاستراتيجية؛ '٤' الابتكار في مجال الأعمال التجارية.

للجميع والمستدامة وفي خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ بفعالية أكبر، ومن تعزيز أهميتها كوكالة الأمم المتحدة المتخصصة في التنمية الصناعية؛

(ب) مواصلة نهج المشاركة النشيطة، وتحديد السبل الفعالة للعمل مع الهيئات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة وخارجها، وتعزيز برنامجها الرائد للشراكة القطرية وحافطة مشاريعها للتعاون التقني. وقد وقعت اليونيدو ٢٨ إطاراً جديداً من أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عام ٢٠١٧، وتعكف حالياً على تنفيذ ٤٨ إطاراً للمساعدة الإنمائية. وفي السنة نفسها، تعاونت اليونيدو في إطار برامج مشتركة مع ١٨ وكالة من وكالات الأمم المتحدة في ٣٠ بلداً وهي تخطط الآن لإعداد ٣٥ برنامجاً مشتركاً تغطي ٢٥ بلداً؛

(ج) الحفاظ على دورها في نظام المنسقين المقيمين حيث تمثل المنظمة في هيئة التعيين المشتركة بين الوكالات. كما تتأهب اليونيدو أيضاً لتعزيز مجموعة مرشحيها لوظائف المنسقين المقيمين، والمساهمة في مكاتبهم، مع ضمان قدرة الوصول المباشر إلى الدراية التقنية المحددة؛

(د) ستستمر اليونيدو في التواصل النشط مع الدول الأعضاء بشأن تمويل نظام المنسقين المقيمين، وستلتزم توجيهاتها بشأن طلب مضاعفة مساهماتها في هذا النظام.

رابعاً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

١٠- لعلّ المجلس يودّ أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.